الأمم المتحدة S/PV.7441



مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٤٤١

الثلاثاء، ١٢ أيار/مايو ٢٠١٥، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيدة ياكوبونيه	(ليتوانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غوثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد غيموليكا
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد تساو يونغ
	فرنسا	السيد ستيلين
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة مولفين
	نيجيريا	السيد آدامو
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سيمونوف

جدول الأعمال

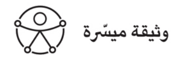
الحالة في ليبيا

1513844 (A)





الرجاء إعادة التدوير



وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للمدعية العامة بنسودة.

السيدة بنسودة (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي للتواصل مرة أخرى مع مجلس الأمن بشأن تقرير مكتب المدعية العامة التاسع عن ليبيا.

يرحب مكتبي بالحوار المستمر مع أعضاء المجلس، وعلى وجه الخصوص مع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي التي لا تزال تواصل، بطرق كبيرة وصغيرة، طرح مسألة العدالة في المجلس بوصفها قضية بالغة الأهمية. إن تلك الجهود هي التي يمكن أن تثبت بشكل ملموس أن العدالة والسلام متكاملان في الواقع، ويمكن أن يسيرا جنبا إلى جنب. ويدعم مكتبي تلك الجهود باعتبارها أداة أساسية لتسهيل عمل المحكمة الجنائية الدولية، في أروقة الأمم المتحدة وخارجها.

وتحقيقا لهذه الغاية، أعرب عن امتناني العميق لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ولا سيما شعبة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون. وكان دعم البعثة لمكتبي، في تقييمه الجاري لمقبولية قضية عبد الله السنوسي ضروريا. وأود على وجه الخصوص، أن أنوه مع الشكر بالالتزام الملحوظ للممثل الخاص للأمم المتحدة، رئيس البعثة، السيد برناردينو ليون. ويتطلع مكتبي إلى مواصلة العمل بشكل وثيق مع البعثة خلال الأسابيع والأشهر المقبلة.

أخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لمكتب النائب العام الليبي على انخراطه المهني المستمر في تنفيذ مذكرة التفاهم بين حكومة ليبيا ومكتبي، التي أبرمت خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونظل ملتزمين معا بتحقيق عدالة عادلة ونزيهة للضحايا في ليبيا.

لا تزال الحالة الأمنية المتدهورة في ليبيا مصدر قلق بالغ ليس فقط لمكتبي، ولكن لمجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره. ولا يزال المدنيون الأبرياء يتحملون العبء الأكبر من الحالة الأمنية المتدهورة. إن وتيرة ووحشية الاغتيالات والهجمات الإرهابية والتهديدات التي يتعرض لها الإعلاميون والمدافعون عن حقوق الإنسان، وخاصة تلك التي تطال النساء، مثيرة للقلق بوجه خاص. ولا تزال ليبيا منقسمة، بحكومتين تتنافسان على الشرعية.

ويجب أن يكون المجتمع الدولي أكثر استباقا لاستكشاف حلول لمساعدة ليبيا بشكل ملموس على استعادة الاستقرار وتعزيز المساءلة عن الجرائم التي يعاقب عليها نظام روما الأساسي. وتحقيقا لهذه الغاية، شجع مكتبي إنشاء مجموعة اتصال دولية بشأن قضايا العدالة، يمكن من خلالها تقديم الدعم المادي والقانوني وباقي أشكال الدعم إلى ليبيا. ويسهم مكتبي بشكل متواضع في تلك الجهود من خلال تعزيز جهود التعاون بين سلطات التحقيق في ليبيا وغيرها من البلدان. وأقدم اقتراحا للمجلس بأن تقوم دولة لديها خبرة كبيرة في مجال العدالة الانتقالية بالنظر في إقامة شراكة مع ليبيا للبحث بشكل ملموس في كيفية إنشاء مجموعة الاتصال هذه في القريب العاجل.

ومن الأهمية بمكان لهذه الجهود أن تشمل الأطراف الفاعلة المحلية، بحيث يتم إسماع أصواتها بشأن تحقيق العدالة والإصغاء إليها. إن مكتبي يقدر الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وكذلك البعثة الدائمة لليبيا لدى الأمم المتحدة، لتحقيق هذه الغاية، ويتطلع إلى مواصلة هذه الجهود مع هؤلاء الشركاء، والشركاء الآخرين، ونحن نمضي قدما في اتجاه إيجاد حلول للأزمة في ليبيا.

وكما اقترحت في بياناتي السابقة، يجب على السلطات الليبية تيسير زيارة ممثلين عن المجالس المحلية لمصراتة وتاورغاء إلى نيويورك للالتقاء بأعضاء المجلس والتواصل معهم. ويتفق مكتبي مع أولئك الذين يعتقدون أن تسهيل التوصل إلى حل لقضية تاورغاء سيكون له أهمية رمزية وصدى في ليبيا. وبينما لم يتسن بعد تنظيم مثل هذه الزيارة، فإنني أعتقد أننا يمكن أن نحقق نتائج قبل إحاطتنا الإعلامية المقبلة، المقررة في تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك بمساعدة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والبعثة الليبية لدى الأمم المتحدة، ومنسق المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا، وغيرها من المبادرات التي تتواصل مع القادة المحليين الليبيين والمجتمع المدني، لتعزيز العدالة.

لقد أحطت علما بقرار المجلس ٢١٧٤ (٢٠١٤)، المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، والقرار ٢٢١٣ (٢٠١٥)، المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥.

يتطرق الاثنان إلى إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) والتأكيد على تعاون الحكومة الليبية الكامل مع المحكمة الجنائية ومع مكتبي. شأننا شأن المجلس، نشجب تزايد العنف في ليبيا، ونشعر بالقلق العميق إزاء أثر العنف على السكان المدنيين الليبيين والمؤسسات الليبية. ومن الجوهري مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، أو تجاوزات حقوق الإنسان، أو انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

وقد أحطت علما أيضا بنداء المجلس من أجل المساءلة عن استخدام العنف ضد المدنيين والمؤسسات المدنية الذي ترتكبه الجماعات التي تزعم بالولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو داعش. ويرى مكتبي أن الاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية بشأن قضية ليبيا الظاهرة الوجاهة يشمل جميع هذه الجرائم المزعومة. ولكني أستذكر المبدأ القائل بأن الدول تتحمل، في المقام الأول، المسؤولية الرئيسية عن إجراء التحقيق مع مواطنيها الذين انضموا إلى داعش، وعن محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم بموجب نظام روما الأساسي. وبصورة مماثلة، لا يزال مكتبي يشعر بالقلق إزاء الهجمات العشوائية المزعومة في المناطق المكتظة بالسكان التي تشنها قوات عملية فجر ليبيا وقوات عملية الكرامة، مما ينجم عن ذلك وقوع إصابات في صفوف المدنيين، وخاصة في بنغازي، وطرابلس، وورشفانة وفي جبال نفوسة. وأكرر ندائي إلى جميع الأطراف المتورطة في التراع الامتناع عن استهداف المدنيين أو الأهداف المدنية أو ارتكاب أي جريمة أخرى قد تقع في إطار الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، وأن تكون تلك الأطراف يقظة وأن تعمل على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع ارتكاب هذه الجرائم. وينظر مكتبي بفاعلية حاليا في التحقيقات والمحاكمات بشأن المزيد من القضايا، ولن يتردد في القيام باتخاذ هذا الإجراء كلما اقتضت الضرورة ذلك للمساهمة في إنهاء الإفلات من العقاب في ليبيا، أو مساهمة سلطات الادعاء العام المعنية الأخرى في هذا الإجراء.

على الرغم من أن مكتب النائب العام الليبي بالذات يشارك في تعاون مجد مع مكتبي، لا بد لي من أن أكرر بأن هناك مجالات معينة لا تمتثل فيها الحكومة الليبية لأوامر المحكمة. ولا بد لي من أن أستذكر بشكل خاص أنه في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وجدت الدائرة التمهيدية لدى المحكمة أن ليبيا لم تمتثل لطلبات المحكمة المتعلقة بتسليم

سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة وإعادة النسخ الأصلية من الوثائق التي صادرتها السلطات الليبية في الزنتان من هيئة الدفاع السابقة عن سيف الإسلام القذافي، وتسليمها إلى هيئة الدفاع الجديدة، وإتلاف أي نسخ منها.

قررت الدائرة التمهيدية إحالة مسألة عدم امتثال ليبيا إلى المجلس وفقا للبند ١٠٩ (٤) من لوائح المحكمة. ويلاحظ المكتب أن المجلس أشار إلى هذا القرار في قراره ٢٢١٣ (٢٠١٥). لا يزال المكتب يلح على السلطات الليبية للامتثال والتشاور مع المحكمة لحل أي مشاكل قد تعيق أو تمنع تنفيذ الطلبات. إن المجلس يشعر بالتشجيع للقيام بالشيء نفسه.

ينص نظام روما الأساسي على هذا التشاور، وفي ضوء استمرار التعاون الذي يتلقاه مكتبي من مكتب النائب العام، تزداد أهمية إجراء المشاورات البناءة لحل المشاكل التي قد تعرقل أو تمنع تنفيذ تلك الطلبات. إن مكتبي سيفعل كل ما بوسعه للتشجيع على تلك المشاورات وتيسيرها بهدف ضمان تعاون ليبيا الكامل مع المحكمة.

أما فيما يتصل بقضية عبد الله السنوسي، فقد ذكر المكتب في تقريره الأخير للمجلس أنه لم يتخذ أي قرار في ذلك الوقت لتقديم طلب لدراستها بموجب المادة ١٩ (١٠) من نظام روما الأساسي. وكما ورد آنفا، طلب مكتبي من ليبيا معلومات عن الإجراءات الوطنية المتخذة ضد السيد السنوسي، وقام بخطوات للحصول على البيانات من مصادر مستقلة تقوم برصد المحاكمة وتحليل تلك البيانات.

ومنذ ذلك الحين ما انفك المكتب يتلقى معلومات من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن الإجراءات المحلية، وكذلك من مكتب النائب العام الليبي ومن أعضاء المجتمع المدني المستقلين. وبناء على المعلومات المتوفرة وعلى أي تحليل داخلي للتسجيلات المتوفرة بالفيديو لجلسات محاكمة مختارة تسلمتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، خلص المكتب إلى نتيجة مفادها أنه لا تتوفر لديه حقائق جديدة تجعله يشعر بالارتياح تماما بأنه قد انتفى الأساس الذي ترتكز عليه القضية ضد السيد السنوسي والتي تقرر في السابق عدم مقبوليتها أمام المحكمة الجنائية الدولية. وقد اتخذ هذا الموقف على أساس معلومات متوفرة حاليا لدى المكتب وتخضع للتغيير إذا ما تسلمنا المزيد من المعلومات الموثوقة التي تستحق إعادة تقييم الاستنتاج. وسوف يواصل المكتب رصد الحالة في ليبيا والإجراءات المحلية المتخذة ضد السيد السنوسي.

في الختام، أكرر أن بوسعنا أن نفعل المزيد، ويجب أن نفعل ذلك جميعا لضمان السلم والعدالة في ليبيا. وسوف أقوم بنصيبي في الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب، وأتوق إلى العمل مع شركائنا في ليبيا وفي أوساط المجتمع المدني الليبي والقيادة الشعبية، والأمم المتحدة، وبعض الدول الأطراف الموقعة على نظام روما الأساسي، ومع البعثة الليبية لدى الأمم المتحدة لتكليل تلك الخطط بالنجاح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المدعية العامة بن سودة على إحاطتها الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة قعوار (الأردن): شكرا السيدة الرئيسة، أتقدم بالشكر إلى السيدة فاتو بن سودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطتها الإعلامية اليوم، وعلى عرضها للتقرير التاسع المقدم إلى مجلس الأمن، عملا بأحكام القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

يؤكد الأردن استمراره في دعم المحكمة الجنائية الدولية انطلاقا من قناعتنا بالمبادئ التي أنشئت من أجلها، حيث تشكل المحكمة ركنا أساسيا في تعزيز العدالة الجنائية، ووضع حد لإفلات مرتكبي أشد الجرائم من العقاب، وفي صون السلم والأمن الدوليين، وإعلاء شأن سيادة القانون.

يقدر الأردن، كما ورد في التقرير التاسع، المشاورات المستمرة ما بين الحكومة الليبية ومكتب المدعية العامة للمحكمة. ويؤكد الأردن على أن نجاح المحكمة في تحقيق أهدافها يعتمد بشكل أساسي على المشاورات، وبناء جسور للتعاون المشترك. وفي هذا الصدد، يدعو الأردن الحكومة الليبية إلى التعاون مع المحكمة وتقديم كامل التسهيلات والدعم اللوجستي المطلوب للمحكمة لتمكينها من جمع الأدلة، وتقصي الحقائق، والتنسيق، وتبادل المعلومات، والقبض على الأفراد المطلوبين وتسليمهم.

كما يسلم الأردن في الوقت نفسه بالحجم الهائل للتحديات التي تواجه ليبيا اليوم. ونؤكد على أهمية استمرار ليبيا في العمل من أجل ترسيخ مبدأ سيادة القانون، وضمان تحقيق العدالة الجنائية لجميع مرتكبي الجرائم من دون استثناء ووفق المعايير الدولية للتقاضي وتحقيق العدالة، خاصة أن أعداد النازحين وطالبي اللجوء إلى الدول المجاورة في ازدياد مستمر بسبب الممارسات الوحشية المتمثلة في القتل والخطف والتعذيب والحجز التعسفي والتي جميعها تدخل في اختصاص المحكمة.

ختاما، يؤكد الأردن على أن تحقيق العدالة الجنائية إحدى الركائز الأساسية للاستقرار في ليبيا، وعلى ضرورة الالتزام باحترام وحدة ليبيا وسيادتها، وسلامة أراضيها، والحفاظ على استقلالها السياسي، والالتزام بالحوار الشامل، ونبذ العنف ودعم العملية السياسية. ويدعو إلى تقديم الدعم الكامل للمؤسسات الدستورية الشرعية للدولة الليبية، وإلى الوقف الفوري لجميع العمليات المسلحة في جميع الأراضي الليبية، والتأكيد على ضرورة تضافر جهود جميع الليبيين من أجل تمكين الدولة الليبية من استعادة سلطتها وسيادتها وبسطهما على كامل التراب الليبي، وذلك من خلال استكمال مسار الانتقال الديمقراطي ودعم العملية السياسية.

السيد غيموليكا (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السيدة فاتو بنسودة على إحاطتها الإعلامية وعلى عرضها للتقرير التاسع حول تنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ونحن نشيد بالعمل الذي يقوم به الفريق التابع لها، ونشجعه في ظل هذه البيئة الصعبة، التي تتسم باستمرار تدهور الحالتين السياسية والأمنية في ليبيا. إن التقدم المحرز على صعيد التعاون بين السلطات الليبية والمحكمة الجنائية الدولية لمؤشر إيجابي وشرط أساسي لتنفيذ مذكرة التفاهم، فضلا عن التعاون القضائي المستمر.

ويساورنا بالغ القلق إزاء المعلومات الواردة في تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (A/HRC/28/51) الذي عرض خلال الدورة الثامنة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس، بشأن عن حقوق الإنسان في ليبيا. ويوثق التقرير حالات قصف عشوائي وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وعمليات إعدام بإجراءات موجزة وعمليات اختطاف وتعذيب، وهجمات ضد النظام القضائي الذي لم يعد يؤدي وظيفته في معظم أنحاء البلد.

ويندرج العديد من الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان التي وقعت مؤخرا في إطار اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، ونحن ندعم التحقيقات التي تجريها المحكمة في هذا الإطار. كما أننا نؤيد قرار مجلس حقوق الإنسان المؤرخ ٢٧ آذار/مارس (A/HRC/RES/38/30)، بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات في ليبيا، الذي يطلب إلى المفوض السامي إرسال بعثة على وجه الاستعجال للتحقيق في الانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان المرتكبة في ليبيا. من الواضح أنه لن تتمكن المؤسسات القضائية من أداء عملها على النحو المناسب ومساءلة المجرمين ومنتهكي القانون الدولي لحقوق الإنسان إلا بتحقيق السلام والاستقرار في ليبيا.

ونؤكد مجددا دعمنا للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام برناردينو ليون من أجل التوصل إلى حل سياسي

للأزمة من خلال الحوار الشامل. ونحث جميع أطراف الأزمة الليبية على قبول الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار من أجل إتاحة المجال أمام للعملية السياسية للمضي قدما بشكل بناء.

وفي الختام، نود أن نعرب عن تأييد أنغولا لتنفيذ القرارين ٢٢١٣ (٢٠١٥) و ٢٢١٤ (٢٠١٥)، ولا سيما التدابير التي تهدف إلى التصدي للتهديدات التي تواجه السلام والأمن في ليبيا، لأن قدرة البلد على مواجهة التحديات المستقبلية ستعتمد في نهاية المطاف على التسوية السياسية والاستقرار.

السيد تشاو يونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السيدة فاتو بنسودة على إحاطتها الإعلامية.

تشعر الصين بقلق عميق إزاء استمرار تدهور الحالة في ليبيا. والمهمة الأشد إلحاحا أمام الأطراف المعنية في ليبيا هي وضع المصلحة الوطنية ومصلحة المواطن فوق كل اعتبار، ونبذ العنف والمشاركة بصورة نشطة في الحوار السياسي الشامل الذي تقوده الأمم المتحدة، وحل خلافاتهم عن طريق المشاورات والمفاوضات. ويجب عليهم تشكيل حكومة وحدة وطنية وتحقيق تسوية سياسية تأخذ في الاعتبار الليبية الحقائق على الأرض في ليبيا وشواغل جميع الأطراف، بهدف استعادة الاستقرار والأمن في البلد. وهذا يشكل الشرط المسبق والأساس لتحقيق العدالة القضائية في ليبيا.

ولا يزال موقف الصين بشأن المحكمة الجنائية الدولية ثابتا ولم يتغير.

السيد سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطتها الإعلامية وجهودها الرامية إلى تعزيز المساءلة عن الجرائم الفظيعة في ليبيا.

وكما سمعنا، فمنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمتها المدعية العامة أمام مجلس الأمن بشأن ليبيا في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.7306)،فقد استمر النزاع رغم استمرار الحوار السياسي الذي تيسره الأمم المتحدة، وأسهم في انهيار سيادة القانون، وبالتالي شُلت الجهود الحالية للحكومة الرامية إلى التصدي لمسائل حقوق الإنسان.

وكما أشارت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مؤخرا، فقد أظهرت الجماعات المسلحة، بخلافاتها السياسية والقبلية والإقليمية والأيديولوجية، عدم الاحترام لحياة المدنيين. وأكدت المدعية العامة أن لغياب الاستقرار وسيادة القانون عواقب وخيمة بالنسبة لعمل المحكمة الجنائية الدولية. فالعديد من الأفراد والمؤسسات الذين يضطلعون بدور كبير في مجال فضح ومنع العنف ضد المدنيين، بمن فيهم الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والقضاة والمدعون العامون والناشطات ولجنة حقوق الإنسان في البلد، تعرضوا لأعمال ترهيب وعنف وحشي، لمجرد محاولة توفير خدمات أساسية للشعب الليبي. إن جرائم القتل الأخرى، مثل مقتل الناشطة البارزة في حقوق الإنسان سلوى بوقعقيص يوم الانتخابات الوطنية في حزيران/يونيه الماضي، لها غرض سياسي واضح حتى وإن تعذر تحديد المسؤولين عنها. وقد فتك هذا النزاع المستمر بالمؤسسات القضائية المحلية الليبية التي تعتبر ضرورية لحماية المدنيين، وتضطلع بدور رئيسي في تعزيز احترام حقوق الإنسان. إن تصاعد العنف بين الخصوم السياسيين الليبيين، يجعل ليبيا ومواطنيها ومواردها عرضة للاستغلال من جانب المتطرفين الذين يمارسون العنف. ولا يزال العنف الجنسي يشكِّل أيضا مسألة مثيرة للقلق الشديد، حيث يكافح الضحايا من أجل الحصول على الخدمات الأساسية كما يواجه العاملون على توفيرها حالة من الترهيب. وتبرز كل هذه التجاوزات مخاطر النزاع والحاجة الماسة إلى بناء المؤسسات القوية التي تحتاجها ليبيا لحماية شعبها.

إن الخطوة الأولى الحاسمة من أجل إيجاد حل للأزمة الحالية واستعادة سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، هي

تشكيل حكومة وحدة وطنية من خلال الحوار السياسي التي تيسره الأمم المتحدة. ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للتراع. ينبغي لجميع الأطراف أن توقف الأعمال العدائية وأن تعمل على إيجاد بيئة مؤاتية لإجراء حوار شامل.

ونحن نؤيد تأييدا كاملا جهود الممثل الخاص للأمين العام برناردينو ليون، الذي سيعقد الجولة المقبلة من المحادثات في وقت قريب. ونحث الاطراف المعنية على اغتنام هذه الفرصة للتوصل إلى صيغة نهائية للاتفاقات بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية، ووضع الترتيبات لوقف إطلاق نار شامل قبل بداية شهر رمضان المبارك.

وندعو جميع الجهات الفاعلة الليبية إلى اتخاذ خطوات لكفالة مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في التعامل مع المحتجزين. ولا يشمل ذلك الإفراج عن الأشخاص المحتجزين بشكل غير قانوني فحسب، بل أيضا تخطيط الوسائل الكفيلة بنقل هؤلاء المحتجزين إلى عهدة الدولة، وإعادة بناء قدرة القضاء على إجراء المحاكمات في القضايا.

ونرحب بقرار مجلس حقوق الإنسان خلال دورة آذار/مارس، الذي طلب فيه إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إرسال بعثة لتقصي الحقائق للتحقيق في الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في ليبيا منذ بداية عام ٢٠١٤. ونرحب بالدعوات المستمرة من قبل المدعية العامة لجميع الأطراف بالامتناع عن استهداف المدنيين بصورة غير قانونية، أو بوجه أعم، عن ارتكاب الجرائم الفظيعة.

وفيما يتعلق بالنتيجة التي توصلت إليها المحكمة الجنائية الدولية بشأن عدم التعاون وأحالتها إلى المجلس، فنحن نرحب بالتعاون القائم بين السلطات الليبية ومكتب المدعي العام لمواصلة تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة بين ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية التي وقعت بين الجهتين في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣ بشأن تقاسم الأعباء المتعلقة بالتحقيق ومقاضاة المسؤولين السابقين في نظام القذافي.

وفي الوقت نفسه، نؤكد دعمنا لمطالبة المجلس السلطات الليبية مؤخراً بتنفيذ التزامها بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. ونشجّع تلك السلطات على مشاركة المحكمة والمجلس بالشكل الملائم للعمل على تجاوز عقبات التنفيذ. وإننا نتطلع إلى مواصلة العمل مع أعضاء المجلس الآخرين، وأجهزة المحكمة الجنائية الدولية، وجميع الآخرين الذين لديهم مساهمة يقدِّمونها لإنهاء هذا واستعادة حقوق الشعب الليبي.

السيدة مولفين (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أودّ أن أشكر المدَّعية العامة على آخر تقرير لها بشأن ليبيا وعلى إحاطتها الإعلامية اليوم.

إنَّ المملكة المتحدة تبقى شديدة القلق حيال التراع المستمر في ليبيا. فالحالة ما زالت هشَّة والقتال متواصل. ومع أننا نرحب بالتقدم الذي أُحرِز في الحوار السياسي الليبي بقيادة الأمم المتحدة، فإنَّ المملكة المتحدة تُدين من لا يزالون من كلا الجانبين يواصلون استخدام العنف في محاولة لتحقيق أهدافهم السياسية. وعلى كلا الجانبين في ليبيا أن يُثبِتا السيطرة على قواتهما المسلحة بغية تنفيذ وقف إطلاق النار اللازم.

ولا يمكن أن يكون هناك حلٌّ عسكري للأزمة الراهنة في ليبيا. ونحن نحثُّ المشاركين في محادثات الأمم المتحدة على التوصل إلى اتفاق بشأن حكومة وحدة وطنية ووقفٍ لإطلاق النار في أسرع وقت ممكن. ونؤكد دعمنا لقراري مجلس الأمن ٢٢١٣ (٢٠١٥) و ٢٢١٤ (٢٠١٥)، وللقرار القوي بشأن ليبيا الذي اتُّخِذ بتوافق الآراء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في ٢٧ آذار/مارس (A/HRC/RES/28/30).

والمملكة المتحدة تتشاطر بقوة شواغل المدَّعية العامة بشأن الجرائم الخطيرة المرتكَبة من قِبَل الجماعات المسلحة والميليشيات

في ليبيا. وكما أُبرِز في إحاطتها الإعلامية، فإنَّ العنف وعدم الاستقرار الجاريين سمحا بظهور المتطرفين، بمن فيهم أولئك الذين يعلنون زعما الولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وإننا نُدين بشدة اعتداءاتهم الوحشية والجبانة.

إنَّ المملكة المتحدة يساورها قلق خاص إزاء تقارير مفادها أنَّ إطلاق النار العشوائي، والمدفعية والضربات الجوية قتلت وجرحت مدنيين وألحقت الضرر بهياكل أساسية مدنية، تشمل المدارس والمستشفيات. وقد جرى عمداً ترهيب واستهداف المدنيين في كلا جانبَي النزاع، بما يشمل قبيلة تاورغا المشرَّدة قسراً. وكان مناصرو حقوق الإنسان، والناشطون الاجتماعيون، والصحفيون والسلطة القضائية جميعاً قد جرى ترهيبهم واختطافهم وقتلهم. ونحن ندعم دعوة المدَّعية العامة جميع أطراف النزاع إلى الامتناع عن استهداف المدنيين أو الأهداف المدنية. وننضم إليها في حثِّ جميع الأطراف على الامتناع عن ارتكاب الفظائع واتخاذ إجراءات فعالة لمنع ارتكاب تلك الجرائم.

وتبقى معاملة المعتقَلين في ليبيا مصدر قلق عميق أيضاً. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٤، أفادت بعثة الأمم المتحدة الخاصة في ليبيا أنَّ ١٠ ٠٠٠ شخص كانوا رهن الاعتقال. وذكرت البعثة تقارير مستمرة عن التعذيب والوفيات أثناء الاعتقال، حيث يضم الجناة الشرطة القضائية وجماعات الميليشيات. وتُشير التقارير إلى أنَّ الاعتقالات بدون محاكمة والاحتجازات التعسفية تزايدت مع ازدياد الأزمة السياسية والأمنية سوءاً في عام ٢٠١٤. وفي بعض المناطق، بما فيها دِرنة وبنغازي، وبخاصة عند التعامل مع قضايا تتعلق بمعتقلين في سياق النزاع، تعرض القضاة، والمدَّعون العامون وأفراد الشرطة القضائية للترهيب والاعتقال والقتل. ونحن ندعو السلطات الليبية إلى ضمان مراعاة الأصول القانونية وحقوق المحاكمة العادلة لجميع المعتقلين.

وإننا نرحب باستمرار المدَّعية العامة ومكتبها في تلقِّي التعاون من مكتب النائب العام الليبي. وتود المملكة المتحدة أن تشدد على أهمية مواصلة التعاون القضائي بين مكتب المدَّعية العامة والسلطات الليبية، بغية معالجة إفلات مرتكبي الفظائع من الفظائع. ونشكر المدَّعية العامة على إحاطتها الإعلامية بشأن قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. ونذكر أنَّ مكتبها سيواصل رصد الحالة في ليبيا وتأثيرها على الإجراءات المحلية ضد السيد السنوسي.

وعلى صعيد القضية ضد سيف الإسلام القذافي، تذكر المملكة المتحدة بأنَّ المجلس اتخذ في آذار/مارس القرار ٢٢١٣ (٢٠١٥)، الذي يؤكد أنَّ ليبيا مُلزَمة بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية والمدعية العامة، وتقديم أية مساعدة ضرورية لهما. ونُشير إلى قرار الدائرة التمهيدية في المحكمة الجنائية الدولية، المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الذي خلص إلى أنَّ ليبيا لم تستجب لطلبات التعاون من قِبَل المحكمة الجنائية الدولية، بما يشمل طلب تسليم السيد القذافي. والمملكة المتحدة تدعو ليبيا إلى تسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية، والتشاور معها لمعالجة أية مشاكل قد تُعيق نقله إلى لاهاي.

إنَّ المملكة المتحدة تحثُّ الحكومة الليبية على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية، كجزء من الجهود لمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم التي ارتُكِبت وما برحت تُرتكَب في ليبيا. وينبغي بناء مستقبل ليبيا على أساس ثابت يحمي ويعزز حقوق الإنسان للجميع. ولبناء سلام مستدام، من الضروري معالجة الإفلات من العقاب على الفظائع. ويجب مساءلة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية عن أعمالهم. فالشعب الليبي يستحق أن يرى العدالة.

السيد غونثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): إنني أقدِّر وجود السيدة بنسودة هنا اليوم، فضلاً عن تقديم تقريرها.

ويجب أن نتذكَّر أنَّ مجلس الأمن قرر في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، للمرة الثانية في تاريخه، إحالة حالة – هي الحالة في ليبيا بالتحديد منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١– إلى المدَّعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية (انظر S/PV.6491). والإحالات من قِبَل المجلس إلى المحكمة الجنائية الدولية تُشكِّل إقراراً بالأهمية التي يُعلِّقها المجلس على العدالة، والمساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. ونحن جميعاً نعلم أنَّ السلام والأمن الدوليين يرتكزان على احترام سيادة القانون. وبإحالة المجلس لهذه القضية – ودعونا لا ننسى أننا فعلنا ذلك بالإجماع – ارتقى المجلس إلى مستوى تحدِّي الظروف في مكافحة الإفلات من العقاب، ووقف مؤيداً للعدالة. لكنّ إحالة وحيدة لا تكفي. وليبيا بحاجة إلى دعم المجلس عبْر متابعة مستمرة وملائمة. ولديَّ ثلاث مسائل للمعالجة؛ أولاً، الحالة في ليبيا؛ ثانياً، واقع التعاون بين ليبيا والمحكمة؛ وثالثا، سأبدي بعض الملاحظات وأطرح سؤالاً بشأن اقتراح قدمته السيدة بنسودة.

وعلى صعيد الحالة في ليبيا، لا يسعُنا إلاَّ الإعراب عن قلقنا العميق بشأن المعلومات التي لدينا عن الحالة. ومن المؤسف أنَّ التقرير التاسع للمدَّعية العامة، وتقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٦ شباط/فبراير (S/2015/144)، وقرافقي في إطار ر مجلس حقوق الإنسان المؤرخ في ٢٨ آذار/مارس (A/HRC/RES/28/30)، كلها تشهد على الحالة المتردِّية في ليبيا، حيث يتواصل حدوث الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وإسبانيا تُدي بلا لُبْس الاعتداءات المرتكَبة من قِبَل جميع أطراف النزاع ضد السكان والأهداف المدنية،على بما يشمل الاعتقالات التعسُّفية، التعذيب، الإعدامات خارج نطاق القانون، الاغتيالات، عمليات الخطف، إنكار مراعاة الأصول القانونية، واضطهاد المهاجرين، والنساء الناشطات، والصحفيين، ومناصري حقوق الإنسان، والمحامين، والقضاة والمدَّعين العامِّين.

كما ينبغي أن نبدي بوضوح مدى شعورنا بالقلق حيال أعداد الأشخاص المشردين الكبيرة للغاية، مثل سكان تاورغاء.

وتعتقد إسبانيا اعتقادا جازما بأنه لا يمكن إيجاد أي حل عسكري للأزمة في ليبيا، ولا يمكن كفالة الاستقرار الذي يحتاج إليه البلد إلا بالتوصل إلى تسوية سلمية بين الأطراف. ونكرر دعوتنا الأطراف إلى الامتناع عن أعمال العنف وإلى المشاركة بروح المصالحة في حوار تحت إشراف الأمم المتحدة، بغية تشكيل حكومة للوحدة الوطنية. ومرة أخرى، نؤيد تلك الجهود وجهود السيد برناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام، الرامية إلى الاتفاق على حكومة للوحدة الوطنية قادرة على كفالة احترام سيادة القانون والعدالة والحرية وحقوق جميع المواطنين. ومهما يكن الأمر، على جميع الأطراف أن تدرك أنها ستخضع للمساءلة عن ارتكاب تلك الأعمال.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية، كان من دواعي سرورنا أن نسمع عن الحوار البناء الذي يجرى بين المدعية العامة للمحكمة والسلطات الليبية، بما في ذلك فيما يتصل بمذكرة التفاهم. ونشيد بما قدم من معلومات مستجدة عن القضيتين المرفوعتين ضد سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. وفيما يتعلق بالقذافي، ننوه إلى قرار الدائرة التمهيدية الأولى، الذي خلص إلى عدم امتثال ليبيا لطلب المحكمة تسليم القذافي وإعادة الوثائق المحتجزة إلى محامي الدفاع عنه. ونرى أن على ليبيا الوفاء بالتزاماتها للمحكمة الجنائية الدولية وللمجلس، الذي يجب الالتزام بقراريه ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٤ (٢٠١٤). فالتعاون الكامل مع المحكمة أمر ضروري. وعلى حكومة ليبيا أن تدرك أنه لا يمكن إنهاء أعمال العنف إذا لم يوضع حد للإفلات من العقاب. ونؤيد جهود المحكمة للبدء على الفور في المشاورات فيما يتعلق بعدم تعاون حكومة ليبيا.

وفيما يتعلق بالقضية الثانية، قضية عبد الله السنوسي، تدرك إسبانيا أن أي قرار بعدم مقبولية القضية يرقى إلى

مستوى صوت ثقة بنظام العدالة الليبي، ونحن ننظر إلى ذلك على نحو إيجابي ونامل أن يترجم إلى إجراء محاكمة عادلة بجميع الضمانات المتعلقة بمراعاة الأصول القانونية، وننتظر باهتمام أي معلومات تقدمها المدعية العامة في ذلك الصدد. وأكدت ليبيا مرارا وتكرارا على التزامها بتحقيق العدالة للضحايا، ولذلك ينبغي أن تلقى الحكومة دعم المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، نرى أنه ينبغي إنشاء فريق إتصال معني بتحقيق العدالة قادر على تقديم مساعدة عملية للسلطات الليبية والنظام القضائي. وبعبارات أخرى، نؤيد اقتراح المدعية العامة بنسودة لإنشاء ذلك الفريق للاتصال، وأود أن ألتمس آراءها بشأن المزيد من التفاصيل المحددة عن تشكيل الفريق وطابعه، وفي المقام الأول نوع المساعدة التي سيقدمها الفريق للسلطات الليبية.

وفي الختام، أجدد التأكيد على امتناننا على أعمال المدعية العامة بنسودة وعلى الجهود الدؤوبة للمحكمة الجنائية الدولية في التعامل مع هذه القضايا الهائلة الصعوبة ومنح الأولوية لتحقيق العدالة ووضع حد للإفلات من العقاب.

السيد ستيهيلان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر المدعية العامة بنسودة على تقريرها التاسع وعلى إحاطتها الإعلامية، وأن أؤكد دعم فرنسا للمدعية العامة وللمحكمة الجنائية الدولية بأكملها.

وتجدد فرنسا تأكيد التزامها بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي أحال الحالة في ليبيا إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي أنقذ عددا كبيرا، ومن المؤكد لا يمكن إحصاؤه، من الأرواح البشرية. كما يشكل القرار رمزا لدعم المجلس لمؤسسة تتمثل مهمتها السامية في أن تكفل، كما تنص ديباجة نظام روما الأساسي، ألا تمر بدون عقاب أشد الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي برمته.

وتبين أية دراسة متأنية لتقرير المدعية العامة التاسع أن هناك ثلاثة سبل ينبغي أن يواصل بها مجلس الأمن العمل على ضمان تمكن ليبيا، وهي تمر في الوقت الحالي بفترة لعدم الاستقرار وعدم اليقين ضحاياها الرئيسيون هم الليبيون أنفسهم، من العودة إلى الطريق المؤدي إلى تحقيق السلام والعدالة. والسبيل الأول هو تشجيع السلطات الليبية على أن تواصل قبل كل شيء التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. فذلك التعاون بالغ الأهمية لإنهاء فترة طويلة للإفلات من العقاب في ليبيا ولتمكين المحكمة من تنفيذ الولاية التي كلفها بها نظام روما الأساسي والمجلس، وسيساعد هذا التعاون في بناء نظام قضائي في ليبيا يحترم سيادة القانون.

وإذ تتصرف ليبيا وفقا للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، فإنها طلبت أن يحاكم السيد سيف الإسلام القذافي والسيد السنوسي في ليبيا، استنادا إلى مبدأ التكاملية. وتتمتع المحكمة الجنائية الدولية باختصاص النظر في قضية السيد القذافي وطلبت تسليمه إليها. ومع ذلك، خلصت المحكمة إلى أن قضية عبد الله السنوسي غير مقبولة، وبالتالي خاضعة لمطالب ليبيا. وعند هذه النقطة، يرى تقرير المدعية العامة أنه لن يكون مفيدا للمحكمة أن تجري تحقيقات جديدة في تلك الأحكام. وعلى ليبيا الامتثال لقرار القضاة بشأن هذه المسألة الرئيسية، كما أشارت الدائرة التمهيدية في قرارها الصادر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر وعلى نحو ما أكد عليه تقرير المدعية العامة. ولذلك تدعو فرنسا ليبيا إلى مواصلة مشاوراتها مع المحكمة الجنائية الدولية من أجل إزالة العقبات أمام تنفيذ الحكم القاضي بتسليم السيد القذافي إلى المحكمة.

ويسر فرنسا أن المجلس، في قراره ٢٢١٣ (٢٠١٥) الصادر في ٢٧ آذار/مارس، سمع الرسالة التي وجهتها المحكمة والمدعية العامة بصوت جهور وواضح، مشيرا إلى حكم الدائرة التمهيدية المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ومؤكدا بشدة على أهمية تعاون الحكومة الليبية الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ومدعيتها العامة. كما دعا المجلس الحكومة

الليبية إلى التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية والمدعية العامة وتقديم كل المساعدة اللازمة لهما على النحو المطلوب في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ويسرنا أن نشير إلى أنه بالرغم من عدم الاستقرار السائد في ليبيا، أمكن لمكتب المدعية العامة أن يتكلم مع نظيره الليبي وأن ينفذ مذكرة التفاهم الموقع عليها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بشأن تقاسم المهام بين المحكمة والسلطات الليبية. وفرنسا تحث ليبيا على مواصلة تلك الجهود لتبادل المعلومات والتعاون.

وتتمثل المهمة الثانية في كفالة ألا تمر الجرائم المتعددة المرتكبة منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ بدون عقاب. وفي ذلك السياق، تود فرنسا أن تبرز فرع التقرير الذي يؤكد على أن الجرائم التي قد يكون مرتكبوها أعضاء تنظيم داعش تقع بصورة أولية في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية استنادا إلى القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ولا يسع فرنسا، التي نظمت مؤخرا مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن بشأن حالة ضحايا الاعتداءات والتجاوزات الإثنية أو الدينية في الشرق الأوسط (انظر S/PV.7419) وحثت، إلى جانب أعضاء المجلس الآخرين، على إحالة تلك الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية، سوى أن تشجع المدعية العامة على مواصلة التحقيق في تلك الأعمال، التي يشكل بعضها جرائم حرب أو جرائم مرتكبة ضد الإنسانية.

والخطوة الثالثة والأخيرة هي تقديم الدعم العملي للسلطات الليبية، لا سيما في مجال العدالة وإعادة بناء سيادة القانون. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، لا يزال المجلس على اقتناع بأن الحل الوحيد للأزمة الليبية حل سياسي. ويمكن لجهود السيد برناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام، وجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عموما، التوصل إلى وقف لإطلاق النار واتفاق فيما بين الليبيين، أن تسهم في تحقيق السلام والاستقرار وفي إرساء سيادة القانون في ليبيا.

ولتحقيق ذلك من الضروري أن يواصل المجلس تقديم الدعم لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة، لا سيما لتشكيل حكومة للوحدة الوطنية في أقرب وقت ممكن. وذلك يتطلب منا أن نوجه بشكل جماعي رسالة قوية إلى الأطراف المعنية وأن ننظر في استخدام الجزاءات ضد المحرضين.

السيد راميرث كارينييوا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على عرض التقرير التاسع عن الحالة في ليبيا وفقا للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وعلى الأعمال التي اضطلعت بها بهدف تحقيق العدالة في هذا البلد الأفريقي الشقيق.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية، بوصفها دولة طرفا في المحكمة الجنائية الدولية منذ عام ٢٠٠٢، تناصر تعزيز الإطار النظامي للمحكمة وكفاءتها. لذلك نشجع البلدان التي ليست دولا أطرافا في نظام روما الأساسي على الانضمام إلى ذلك الصك من أجل تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. والتعاون جانب أساسي في تحقيق أهداف المحكمة، الأمر الذي يتطلب التزام الدول بتنفيذ أحكام المحكمة، ودعم أعمالها. ويتطلب تعزيز نظام العدالة الجنائية الدولية، الذي تمثله المحكمة الجنائية الدولية، أن تمتنع الدول الأطراف عن التوقيع على اتفاقات الحصانة مع البلدان التي ليست أطرافا في نظام روما الأساسي لاستثناء الأفراد المسؤولين عن ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في النظام الأساسي من الولاية القضائية للمحكمة. إن هذه الممارسة تقوض روح النظام الأساسي والغرض منه.

تشعر فنزويلا بالقلق إزاء أن بعض المحاكمات قد أجريت بسرعة كبيرة لأسباب سياسية، كما كان الحال في ليبيا. كما يساورنا القلق إزاء تدخل مجلس الأمن، من خلال إحالته للقضايا التي هي من الاختصاص القضائي للمحكمة

الجنائية الدولية. ويؤكد ذلك على تسييس القرارات الأمر الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات بشأنه. ولا يخفى على أحد أن هناك أمثلة كثيرة على حالات قيل مؤخرا إنها تقع خارج نطاق الاختصاص القضائي للمحكمة، بالرغم من وجود أدلة على أنها تندرج في إطار الاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية، وهو ما لم يتخذ أي إجراء بشأنه، مثل ما حدث في العراق وليبيا وفلسطين. في هذا الصدد، يمكن أن نستنتج أنه إذا استمرت المحكمة الجنائية الدولية في التصرف بهذه الطريقة، يمكن أن يتأثر استقلالها واستقلاليتها، وموضوعيتها وحيادها - المبادئ التي ينبغي أن تسود في أعمال المحكمة الجنائية الدولية. لا يمكن أن تكون هناك معايير مزدوجة في المسائل القانونية. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا تجري تسوية قضايا المحكمة الجنائية الدولية خارج إطار المحكمة؛ بل ينبغي حلها داخل إطار الهيكل المؤسسي للمحكمة بمشاركة الأعضاء في جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي.

ويساورنا القلق إزاء تدهور الحالة السياسية والأمنية في ليبيا، على النحو المشار إليه في التقرير، الذي يصف بوضوح الحالة المعقدة للمشردين، وشن الهجمات على المدنيين، والاحتجاز غير القانوني، والتعذيب وحالات الإختفاء والقتل والاضطهاد وسوء المعاملة، فضلا عن حالات الإعاقة القانونية لحقوق الإنسان الأساسية وانتهاكها التي ثبتت بوجود ما يقرب من ٠٠٠ ٨ من المحتجزين السياسيين. تلك هي مؤشرات على استمرار الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في البلد.

وقد أثرت أجواء انعدام الأمن العام على عمل الناشطين في مجال حقوق الإنسان والمحامين والقضاة والمدعين العامين، الذين لم يتمكنوا من متابعة التحقيقات التي تقع ضمن اختصاصهم لأسباب أمنية، بما في ذلك محاكمة سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. ومنذ إلقاء القبض على سيف الإسلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، فإنه في عهده قبيلة الزنتان لتأمين سلامته البدنية، بسبب الخطر الذي ينطوي عليه نقله إلى العاصمة أو لأي طرف يدعي أنه يمثل مصالح الشعب الليبي. وتؤكد هذه الأحداث المثيرة للقلق غياب سيادة القانون.

لم يستعيد البلد بعد أسسه المؤسسية، ولم يتمكن من إنشاء مؤسسات جديدة. لذلك لا يمكننا أن نتكلم عن تطبيق العدالة في بلد لا تكفل القواعد القائمة فيه للمواطنين المساواة في المعاملة بموجب القانون. في هذا الصدد، ندعو السلطات الليبية إلى التعاون بشكل كامل مع المحكمة الجنائية الدولية ومكتب المدعية العامة من خلال تسليم سيف الإسلام إلى المحكمة حتى يبقى مودعا لديها، وبالتالي تضمن حمايته وحقه في محاكمة عادلة.

وندين وجود الجماعات الإرهابية وأنشطتها، مثل تنظيم القاعدة، وداعش والجماعات المرتبطة بهما، التي وسعت نطاق وجودها في ليبيا بسبب الانهيار المؤسسي في أعقاب التدخل العسكري والحرب في ٢٠١١. ونتيجة لذلك، ركزت تلك الجماعات الإرهابية على تنفيذ هجمات على الأقليات العرقية والدينية، كما يتبين من حالات إعدام المواطنين المصريين والإثيوبيين والإريتريين؛ والهجمات العشوائية على المدنيين؛ وعمليات الاختطاف والاختفاء للذين يفكرون بطريقة مختلفة عن هذه الجماعات الإرهابية. يجب محاكمة مرتكبي هذه الجرائم البشعة، ويحدونا الأمل في أن تحظى المحكمة الجنائية الدولية بكل الدعم الذي تحتاجه لتعمل على نحو سريع. وتؤيد فنزويلا الجهود التي يبذلها مكتب المدعية العامة بغية كفالة سيادة العدالة والمساءلة في ليبيا وأن تعزز السلطات إقامة نظام قضائي فعال وشامل لوضع حد لاستمرار الإفلات من العقاب في هذا البلد.

وأخيرا، نعتقد أن إجراء حوار سياسي شامل للجميع وتشكيل حكومة وحدة وطنية أمر أساسي لإرساء سيادة

القانون بمؤسسات قانونية قوية تكفل تعزيز واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك المعايير الدولية للإجراءات القانونية الواجبة، والحق في الدفاع، وافتراض البراءة، والضمانات القانونية الأساسية. في هذا الصدد، نؤيد جهود الممثل الخاص للأمين العام برناردينو ليون الرامية إلى لتوصل إلى حل سياسي ونحث جميع الأطراف المعنية على العمل لضمان عودة السلام إلى هذا البلد الأفريقي الشقيق. وهذا شرط لا غنى عنه لبناء الإطار المؤسسي في بلد مزقته الحروب منذ عام ٢٠١١.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أحطنا علما بالتقرير التاسع عن الحالة في ليبيا. ونشكر السيدة بنسودة على مشاركتها في هذه الجلسة وعلى إحاطتها الإعلامية.

عقب تدمير مؤسسات الدولة في ليبيا عام ٢٠١١، فإن الحالة فيها لا تزال مصدرا للتهديدات المتعددة الجوانب. ويكفي أن نذكر شبح الإرهاب الجلي، والاتجار بالأسلحة والنمو غير المسبوق للأعمال الإجرامية لتهريب المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط. لقد بلغ تفكك الدولة مرحلة أصبح فيها الصراع الليبي بؤرة توتر مستمرة ومتأججة على الخريطة العالمية لعدم الاستقرار السياسي. لقد بذلت جهود دؤوبة تحت رعاية الأمم المتحدة لإجراء حوار فيما بين الأطراف الليبية بغية إيجاد حل سلمي للأزمة. لكن تحقيق هذا الهدف يبدو أمرا مستحيلا، ولكن يحدونا الأمل في أن تكفل صيغة الحل إنهاء العنف والتوصل إلى الاستقرار العام.

في ظل هذه الحالة الضعيفة، ينبغي النظر بعناية في استخدام آلية العدالة الجنائية الدولية وتكييفها، من حيث مضمونها وتوقيتها على السواء. وينبغي عدم النظر في فكرة إنشاء صيغ جديدة للحوار بشأن موضوع ليبيا بمشاركة المحكمة الجنائية الدولية من منظور قيمتها المضافة فحسب، بل بالتزامن مع الجهود الرامية إلى إقامة حوار وطني في البلد.

ونرى أن التقارير عن الحالة في ليبيا أصبحت وصفية بشكل متزايد، وأقرب إلى المواد الصادرة عن بعثات الرصد. لم يذكر أي شيء تقريبا في التقرير بشأن الخطوات الإجرائية المقررة. شرعت المحكمة في الماضي في الإجراءات القضائية ضد سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي وأصدرت أوامر بالقبض عليهما خلال فترة قصيرة للغاية — تحديدا بعد أربعة أشهر من إحالة المجلس للحالة إلى المحكمة. بيد أنه منذ ذلك الحين، لم نلحظ إحراز تقدم، بالرغم من أن أنصار القذافي السابقين لا يعتبرون الأطراف الوحيدة التي ارتكبت جرائم في ليبيا قد تقع تحت طائلة نظام روما الأساسي.

ونعتقد أن تجربة اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية لمعالجة الحالة في ليبيا من حيث كفالة العدالة والتشجيع على المنع والمساهمة في تحقيق المصالحة الوطنية لا يمكن في الوقت الراهن أن تكون بمثابة حجة في دعم المقترحات بإحالة قضايا أخرى إلى المحكمة.

ونلاحظ جانباً جديداً تماماً في التقرير، وهو الإشارة إلى الجرائم المرتكبة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجماعات المرتبطة به. إن ارتفاع مستوى التهديد الإرهابي وتعزيز قدرات داعش في ليبيا كلاهما سبب للقلق البالغ. يمكن أن يكون الرد المناسب على الجرائم الإرهابية ببذل جهود لتقديم الجناة إلى العدالة إسهاماً كبيراً في مكافحة المجتمع الدولي لهذه الآفة. وفي هذا السياق، نأمل أن نتلقى معلومات أكثر تفصيلاً عن الإجراءات التي يخطط لها مكتب المدعية العامة في هذا الصدد.

السيد أولغوين ثيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أشكر الوفد الليتواني على عقد جلسة اليوم. ونرحب بحضور المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، فضلاً عن عرضها التقرير التاسع للمحكمة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

كما ذكرنا في مناسبات سابقة، تدرك شيلي الصعوبات متعددة الأبعاد التي ما زالت قائمة في ليبيا والتي ترد تفاصيلها في التقرير. وفي مواجهة هذه الصعوبات، نكرر دعوة المحكمة لجميع الأطراف المشاركة في الصراع للامتناع عن مهاجمة المدنيين وارتكاب الجرائم الخطيرة التي لا يزال يبلغ عنها. كما ندعو الحكومة الليبية إلى العمل مع المجلس والمجتمع الدولي على وضع استراتيجيات تعاونية فعالة لمنع ارتكاب جرائم الحرب ومعالجة مشاكل المشردين داخلياً.

ونحن نصر على ضرورة تعزيز الجهود المبذولة للتوصل إلى حل سياسي شامل والرامية إلى تعزيز المؤسسات في ليبيا وسيادة القانون وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والأطفال والأشخاص المنتمين إلى الفئات الضعيفة. ومن الضروري أيضاً أن تتعاون الحكومة تعاوناً تاماً مع المحكمة الجنائية الدولية والمدعية العامة. وينبغي القيام بكل هذا عملاً بأحكام القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وقرارات الدائرة التمهيدية المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وعملاً بالقرار ٢٢١٣ (٢٠١٥) التي تحث الحكومة الليبية على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي.

ومرة أخرى، ننوه بعمل المدعية العامة في التحقيق في الجرائم التي ارتكبت منذ شباط/فبراير ٢٠١١ ونحثها على مواصلة هذه المهمة النبيلة. وفي هذا الصدد، نرى أن علاقات التعاون والمساعدة التي يجري إقامتها بين المحكمة الجنائية الدولية ومكتب النائب العام الليبي بوصفها علامة إيجابية.

ونعتقد، على نفس المنوال، أن التعاون بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع المحكمة الجنائية الدولية أمر جوهري من أجل وضع حد للإفلات من العقاب. وبهذه الروح – مع فكرة إنشاء فريق اتصال دولي بشأن المسائل القضائية المذكورة هنا في المجلس – فإننا نرحب بصفة خاصة بفكرة شموله لمجموعة مدعين عامين من مختلف الجنسيات يمكن أن يقدموا الدعم المادي والقانوني إلى ليبيا. وبلدي، شيلي، على استعداد لتقديم الدعم والتعاون بنشاط في هذه المبادرة، مع مراعاة الخبرة التي علينا مشاطرتها في مجال العدالة الانتقالية.

وستواصل شيلي العمل على إقامة علاقة أوثق بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما بالنسبة إلى القضيتين اللتين أحالهما المجلس إلى المحكمة والتحديات المتصلة بهما. ومن الواضح أن الإحالات لا تنجز المسألة من تلقاء نفسها؛ بل من الضروري أن يكفل المجلس الرصد الفعال ودعم الجهود القضائية للمحكمة في هذه الحالات وفقاً للولاية الممنوحة لها.

ويجب أن يُعالج المجلس المسائل التي أثارتها المدعية العامة بشأن انعدام الأمن والافتقار إلى التمويل بما يؤثر على عمل المحكمة. ونشدد على أهمية كفالة المساءلة الموضوعية عن الجرائم التي ارتكبتها الأطراف خلال الأحداث التي وقعت في ليبيا. وأود أن أؤكد مجدداً دعم وفد بلدي لعمل المحكمة والهيئات القضائية الوطنية. وأخيراً، أود أن أعرب عن استعدادنا الكامل للعمل في دعم المبادرات التي تعزز الأهداف المشتركة للسلام والأمن والعدالة.

السيد تاولا (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر نحن أيضاً السيدة بنسودة. وتقدر نيوزيلندا هذه الفرصة للمشاركة مع المدعية العامة بشأن الحالة في ليبيا.

نحن نتشاطر القلق العميق الذي أعرب عنه إزاء استمرار العنف والأزمة السياسية في البلد، وتأثير الأزمة على جيران ليبيا ودول الساحل والمنطقة الأوسع نطاقاً. لقد أبرزت المدعية العامة أن الفظائع مستمرة بلا هوادة. ونحن أيضاً نشاطر المدعية العامة بالغ القلق إزاء الجرائم الخطيرة ضد المدنيين في ليبيا التي ترتكب باسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وقد تكلم مجلس الأمن بصوت واحد فيما يخص التزامه بالعمل مع ليبيا لمكافحة هذا التهديد الإرهابي وإخضاع المسؤولين عن هذه الهجمات للمساءلة.

وفي حين أن التحديات السياسية والأمنية في ليبيا هي الأعلى أهمية في نظر مجلس الأمن، فإننا نتابعها برؤية طويلة الأجل. إن الاختتام الناجح للعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة أمر محوري في تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام الدائم في ليبيا. ومن أجل كفالة السلام الدائم، يجب على المجتمع الدولي إقامة شراكة مع ليبيا ودعمها في إعادة بناء مؤسسات العدالة وتعزيز سيادة القانون. وكما أقر السفير الدباشي مراراً، فالمحاسبة على الجرائم السابقة والعدالة الانتقالية الفعالة أمران رئيسيان في هذه الجهود.

إن العنف الحالي وانعدام سيطرة الدولة في ليبيا يجعلان السعي لتحقيق العدالة أمراً بالغ الصعوبة. ونحن ندرك الضغوط الهائلة التي يفرضها هذا على السلطات الليبية، وهو السبب في أن من المهم للمجلس والأمم المتحدة – من خلال بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثل الخاص للأمين العام ليون – العمل مع السلطات الليبية على دعم ما تبذله من جهود.

وعلى الرغم من التحديات المذكورة آنفاً، يسرنا أن تواصل المدعية العامة الحصول على تعاون من النائب العام الليبي وأن مذكرة التفاهم لا تزال قيد التنفيذ. ينبغي أن يساعد هذا العمل الأساسي على ضمان أن تسير إجراءات القضايا المرفوعة ضد سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي في أسرع وقت ممكن وعلى دعم ليبيا في الوفاء بالتزاماتها بموجب نظام روما الأساسي والقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ومن المهم – ليس للوفاء بالتزامات ليبيا فحسب ولكن لمصداقية الحكم النهائي – أن تجري الدعوى القضائية المحلية ضد السنوسي على وجه السرعة وتمشياً مع متطلبات الإجراءات القانونية الواجبة. وفيما يخص سيف الإسلام القذافي، نلاحظ استنتاج الدائرة التمهيدية بشأن عدم الامتثال في كانون الأول/ديسمبر وننضم إلى المدعية العامة في تشجيع ليبيا على التواصل مع المحكمة لحل أية مسائل تمنعها من تسليم القذافي.

ونحن نقدر إثارة المدعية العامة باستمرار لمحنة الأشخاص المشردين داخلياً، ولا سيما الحالة الخطيرة للتاورغائيين، الذين لم يتمكنوا بعد من العودة إلى أراضيهم. ونرحب بالاتفاق الإطاري الذي أقيم بين بلديتي مصراتة وتاورغاء على هامش المحادثات التي تيسرها الأمم المتحدة. إن التوصل إلى اتفاق دائم يساعد على عودة التاورغائيين إلى أراضيهم بعد أربع سنوات من شأنه أن يوجه رسالة هامة إلى المجموعات الأخرى في ليبيا بأن المصالحة، بما في ذلك على الصعيد الوطني، يمكن تحقيقها.

ونحن ندرك أن قدرة المدعية العامة على توسيع نطاق التحقيقات في الجرائم المزعومة الأخرى لا تعوقها الحالة الأمنية فحسب، بل أيضاً الافتقار إلى الموارد. المجلس بحاجة إلى التفكير جدياً في ما يمكنه أن يفعل لدعم الولايات التي يمنحها إلى المحكمة.

ولا ينبغي لمجلس الأمن أن يقارب هذه الإحاطات نصف السنوية على أنها مجرد عملية امتثال. فهي فرصة لتبادل الأفكار البناءة والملموسة عن الطرق التي يمكن بها للمجلس، ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع والشركاء الدوليين، دعم جهود ليبيا الرامية إلى تحقيق العدالة للضحايا. وفي هذا الصدد، نقدر اقتراح المدعية العامة بإنشاء فريق اتصال قضائي لتنسيق توفير الدعم المادي والقانوني للسلطات الليبية على نحو أفضل.وأود أن أختتم مرة أخرى اليوم بالتنويه بوجود الممثل الدائم لليبيا، الذي نعتبره شاهداً على عزم ليبيا على مواصلة الحوار الإيجابي مع المحكمة.

السيد أدامو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): نتوجه نحن أيضا بالشكر للمدعية العامة بنسودة على عرضها للتقرير التاسع لمكتبها أمام مجلس الأمن عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

وفيما يخص المسائل المتعلقة بالتعاون، يسرنا أن نلاحظ أن مكتب النائب العام الليبي قد تعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في المجالات الرئيسية المحددة في التقرير قيد النظر.

ونرحب بالنتيجة الناجحة لجلسات العمل التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ونتوقع أن تعزز هذه النتيجة التعاون القضائي بين المحكمة الجنائية الدولية والسلطات الليبية، ونشجع الطرفين على مواصلة العمل معا بهدف وضع حد للإفلات من العقاب في ليبيا.

أما بخصوص القضية المرفوعة ضد سيف الإسلام القذافي، فإننا نلاحظ أن دائرة الاستئناف قد أيدت قرار الدائرة التمهيدية فيما يتعلق بمقبولية القضية. فليبيا بوصفها دولة طرفا في نظام روما الأساسي ملزمة بتسليمه إلى المحكمة. وفي قضية عبد الله السنوسي، نلاحظ ما خلصت إليه المحكمة بأنه لا توجد حاليا أي وقائع جديدة منبثقة عن محاكمته الجارية في ليبيا من أجل دعم نقض قرار المحكمة بعدم قبول الدعوى. ونرحب بقرار المحكمة بمواصلة رصد الدعوى المرفوعة ضد السنوسي وما يساورها من قلق إزاء كيفية تأثرها بالحالة في ليبيا.

وفيما يتعلق بالتحقيقات الجارية في الجرائم التي ارتكبتها الميليشيات والجماعات المسلحة في ليبيا، فإننا نشعر بالقلق من أن الحالة في ليبيا والافتقار إلى الموارد قد أعاقا إحراز التقدم. وإننا لنقدر الصعوبة التي تفرضها الحالة الحرجة في ليبيا على عمل المحكمة وندعو الشعب الليبي إلى الحوار والعمل معا من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية. ونرى أن هذه خطوة أولى بالغة الأهمية في تحقيق الاستقرار في البلد ووضع حد لإفلات الميليشيات والجماعات المسلحة من العقاب.

وتلاحظ نيجيريا ببالغ القلق الجرائم المزعوم ارتكابها من جانب مختلف الأطراف في ليبيا منذ شباط/فبراير ٢٠١١. ويمكن أن يعزى ذلك في جزء منه إلى حالة فراغ السلطة والفراغ الأمني الحاليين في البلد، الأمر الذي فتح المجال للجماعات الإرهابية والميليشيات لتعمل تقريبا دون قيود. وندين بأشد العبارات أعمال القتل الوحشية التي ترتكبها الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها من الجماعات الإرهابية. كما ندين الهجمات العشوائية على المناطق السكنية، والسيارات المفخخة، والهجمات الانتحارية التي تستهدف المدنيين. أما من يرتكبون جرائم خطيرة مثل التعذيب والاحتجاز غير القانوني والاختطاف والإعدام فيجب أن يخضعوا للمساءلة. ونرحب بالتزام السلطات الليبية بتقديم الجناة إلى العدالة ونشجعها على مواصلة العمل مع المحكمة الجنائية الدولية تحقيقا لهذه الغاية.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على عرض تقريرها التاسع عن ليبيا أمام مجلس الأمن. فمنذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (انظر S/PV.7306)، ما برحت الحالة السياسية والأمنية في ليبيا آخذة في التدهور. ولا تزال ماليزيا تشعر بقلق عميق إزاء هذه التطورات.

لقد أثبتت الحالة الحالية غير المستقرة في ليبيا أنها تشكل تربة خصبة لارتكاب مزيد من الجرائم كل يوم على أيدي مختلف الميليشيات والجماعات المسلحة في البلد، ولا سيما الجماعات التي تعهد بالولاء للدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش. فعلى مدار الأشهر القليلة الماضية، شهدنا عمليات إعدام وحشي للمدنيين، وهجمات واسعة النطاق على المرافق العامة، وعمليات قصف عشوائي بالقنابل على مناطق مكتظة بالسكان، مما أدى إلى وقوع إصابات لا مبرر لها في صفوف المدنيين. وفي الوقت نفسه، فقد أشار تقرير المدعية العامة أيضا إلى استمرار عمليات الاختطاف، والاحتجاز غير القانوني، والتعذيب، وإعدام المقاتلين والمدنيين على السواء.

ولا بد من مساءلة مرتكبي هذه الجرائم البشعة ضد المدنيين. فإذا تم السماح لثقافة الإفلات من العقاب بأن تسود أكثر من ذلك، فلن تؤدي سوى إلى وقوع المزيد من الخسائر في أرواح الأبرياء. أما من حالفهم الحظ، فقد فروا من سوء المصير وسيواصلون الفرار من منازلهم، مما سيؤدي

إلى حدوث حالة من التشريد الجماعي. ويساور ماليزيا القلق بصورة خاصة إزاء العدد الإجمالي للمشردين المسجل بنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الذي أفادت التقارير بأنه قد تزايد بثمانية أضعاف على ما كان عليه قبل الأزمة. ويساورنا الجزع على نفس القدر لمعرفة العدد المتزايد من المهاجرين الذين قضوا نحبهم أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط في محاولة منهم للفرار من النزاعات في بلدانهم الأصلية.

وترى ماليزيا أن الجهود التي تبذلها السلطات الليبية لإثبات الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة من شأنها أن تقطع شوطا طويلا نحو بناء الثقة والاطمئنان إزاء التزامها بمساءلة الأشخاص والأطراف المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ونحن إذ نمضي قدما، فإننا نقر بأن قدرة الحكومة الليبية على مواصلة تعاونها، فضلا عن مستوى هذا التعاون وفعاليته، ستعتمد إلى حد كبير على تحقيق الاستقرار في ليبيا. وتحقيقا لهذه الغاية، تؤكد ماليزيا من جديد على التزامها بتقديم المساعدة لجميع الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة والتعاون معهم لإحداث تحسينات في الحالة الراهنة في ليبيا من خلال مجلس الأمن. وتغتنم ماليزيا هذه الفرصة لتؤكد من جديد على دعمها الكامل للجهود الجارية التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام في تعزيز عملية سياسية شاملة للجميع مع جميع الأطراف المعنية في ليبيا.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أنضم إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على عرض تقريرها التاسع المعني بليبيا.

ونلاحظ أنه منذ صدور التقرير الأخير للمحكمة الجنائية الدولية المقدم إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.7306)، لم تتحسن الحالة السياسية والأمنية في ليبيا إلا تحسنا طفيفا. بل على العكس، فقد تدهورت بشكل خطير، كما في حالة حقوق الإنسان. ولم يسمح هذا الوضع للمحكمة بالاضطلاع بأنشطتها في البلد على نحو فعال. ومن جانبها لا تعمل السلطات الليبية على تيسير إحراز تقدم في هذا الصدد، وفي الوقت نفسه لم ترفض التعاون.

وفيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت في عام ٢٠١١، فإن محاكمات الجناة - سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي - لم تبدأ بعد، سواء في المحكمة الجنائية الدولية أو في المحاكم الليبية، منذ إصدار أوامر اعتقالهما في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي حين أننا نسلم بتعقد الوضع في ليبيا، فإننا نشجع السلطات الوطنية على الاستجابة لطلب المحكمة بشأن هاتين الحالتين، وندعوها إلى التمسك بالالتزامات المتعهد بها في بروتوكول التفاهم الموقع عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ونرحب بالتعاون الجاري بين مكتب النائب العام في ليبيا والمحكمة، ونرحب بالتزام المحققين الوطنيين ومهنيتهم، الذين يواصلون العمل في ظل ظروف صعبة جدا.

ومنذ صدور آخر تقرير للمدعية العامة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ظل نحو ٨٠٠٠ شخص، بمن فيهم العديد من المدنيين، رهن الاحتجاز دون محاكمة في ظل ظروف صعبة بالرغم من النداءات التي وجهها مجلس الأمن. وقد تم تسجيل عشرات الآلاف من حالات المشردين الجدد، وتم الإبلاغ عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مثل عمليات الاختطاف والتعذيب. وإننا لندين اضطهاد أعضاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين الذين شجبوا بشجاعة حالات العنف الأهوج.

وأدى تزايد الوجود الإرهابي في ليبيا إلى زيادة وتفاقم الجرائم المرتكبة بحق الأجانب لأسباب دينية. وفي ذلك الصدد، فإننا ندين بشدة الإعدام الوحشي للرعايا المصريين والإثيوبيين على يد عناصر الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويجب تحديد مرتكبي تلك الجرائم ومساءلتهم عنها.

وعلاوة على ذلك، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق آلاف العمال الأفارقة المهاجرين. فهم يؤخذون بوصفهم رهائن في بعض الأحيان، وكثيرا ما يتعرضون للاضطهاد وتسلب ممتلكاتهم أو يعدمون دون تقديمهم إلى أي شكل من أشكال المحاكمة. ويقع المهاجرون أيضا ضحايا لشتى أنواع المتجرين الذين لا يتورعون عن حشرهم وتكديسهم، بمن في ذلك النساء والأطفال، في قوارب غير آمنة أصبحت حوادث تحطمها المأساوي أمرا شبه يومي. وفي جميع الأحوال، يجب على المجتمع الدولي أن يعبئ جهوده لمساعدة السلطات الليبية على وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وممارسات الإفلات من العقاب.

وفي الختام، نؤكد مجددا دعمنا الكامل للمفاوضات الجارية في الصخيرات بالمغرب تحت رعاية الأمم المتحدة، ونأمل أن تتمكن الأطراف الليبية من التوصل بسرعة إلى اتفاق نهائي على تشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على إنهاء الأعمال العدائية. ويصعب جدا تحقيق العدالة دون تحقيق السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة ليتوانيا.

أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على إعداد التقرير التاسع إلى مجلس الأمن، وعلى إحاطتها الإعلامية بشأن أنشطة مكتبها المتعلقة بالجهود الجارية لضمان المساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في ليبيا.

تعرب ليتوانيا عن شعورها بالقلق إزاء التدهور الشديد للحالة الأمنية في ليبيا منذ أن قدّمت المدعية العامة آخر إحاطة إعلامية إلى المجلس (S/PV.7306). وتشهد الهجمات العشوائية التي تشن في المناطق المكتظة بالسكان، واختطاف المدنيين وتعذيبهم وقتلهم بصورة غير مشروعة وإعدامهم جزافا بقطع رؤوسهم، على استمرار ارتكاب انتهاكات القانون الدولي الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا.

إن ازدياد تأثير الجماعات الإرهابية في ليبيا، وخاصة تلك المرتبطة بتنظيم داعش، لأمرٌ مروع للغاية. وربما تشكل ممارسات الإعدام التي تقوم بها تلك الجماعات، بما في ذلك القطع الجماعي لرؤوس ٢١ من الرعايا المصريين في شباط/فبراير، ورؤوس العشرات من الرعايا الإثيوبيين وبعض الرعايا الإريتريين في نيسان/أبريل، جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي. ومن الواضح أن بيئة كهذه لا يمكن أن تكون مواتية لضمان المساءلة في البلد.

ومما يثير القلق بصفة خاصة، تزايد التهديدات للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام. وفي العام الماضي، كان الجزء الشرقي من ليبيا من بين أخطر خمس مناطق على الصحفيين على نطاق العالم، فقد تعرّض ٩٧ صحفيا للاعتداء، واختطف ٢٩ منهم، في حين قتل أربعة آخرون. ونهيب بالمدعية العامة ومكتبها رصد تلك الحالة عن كثب، إذ أن من المحتمل أن تقع بعض تلك الجرائم ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

وتلاحظ ليتوانيا مع الشعور بالقلق بطء التقدم المحرز في مسألة المحتجزين في ليبيا. ويتعين على الحكومة الليبية أن تضاعف جهودها الرامية إلى وضع حد لتلك الحالة، وإطلاق سراح المحتجزين الذين لا تتوفر أي أدلة ضدهم، مع إحالة الحالات التي تتوفر فيها أدلة ضد المتهمين إلى المحاكم الوطنية وفقا للتشريعات الوطنية.

ونشكر المدعية العامة على ما قدمته من معلومات مستكملة بشأن القضيتين ضد المتهمين سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. وما زلنا نناشد ليبيا الامتثال لالتزاماتها القانونية الواضحة وتسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية. فنحن ندرك أن الإجراءات الوطنية ضد سيف

الإسلام القذافي قد استؤنفت في موسم الخريف الماضي. ومع ذلك، ينبغي أن تكفل ليبيا أن تلك المحاكمة لن تنتقص من مسؤوليتها والتزامها بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

وعلى الرغم من أن ليبيا لا تزال تواجه العديد من التحديات في مجال تعزيز المؤسسات المعنية بسيادة القانون، لا يزال الحوار البنّاء بين مكتبي المدعية العامة للمحكمة الجنائية والنائب العام الليبي جاريا بشأن مواصلة تنفيذ مذكرة التفاهم بينهما. والتعاون الدولي أمر أساسي للتوصل إلى سلام حقيقي في ليبيا وبناء نظام قضائي قوي وفعال، فضلا عن ضمان احترام الحقوق الإنسانية للمواطنين. ونؤيد إنشاء فريق اتصال معني بالعدالة، على النحو الذي اقترحته المدعية العامة، ونرى أنه سيكون بوسع هذا الفريق أن يوفر دعما خاصا في مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد الوطني.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تأييدنا القوي للمحكمة الجنائية الدولية وللعمل الذي يؤديه مكتب المدعية العامة، وأن نؤكد مجددا أنه ينبغي أن تكفل الأمم المتحدة توافر الموارد المناسبة للتحقيق في الحالات التي أحالها مجلس الأمن إلى المحكمة. وليست مكافحة الإفلات من العقاب التزاما يقتصر على الدول الأطراف في نظام روما الأساسي فحسب، بل إنه واجب على المجتمع الدولي بأسره. وعليه، يتعين الوفاء بالالتزام المتعلق بتوفير الموارد اللازمة للمحكمة الجنائية الدولية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): السيدة الرئيسة، يسعدني في البداية أن أهنئكم ووفد بلدكم على رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر، وأتمنى لكم التوفيق. وأشكر صاحب السعادة السيدة فاتو بن سودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على هذه الإحاطة الهامة التي استمعنا إليها منها.

تدرك السلطات الليبية أنها هي المسؤولة عن مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة في جميع الأراضي الليبية، وأن دور المحكمة الجنائية الدولية هو دور مساعد في إطار مبدأ التكامل بين القضاء الوطني والقضاء الدولي، وليس أمامنا في هذا الوقت سوى أن نعبّر عن الارتياح إزاء التعاون القائم واللقاءات التي جرت بين مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ومكتب النائب العام الليبي، وتأكيد عزم الطرفين على تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بينهما والخاصة باقتسام الأعباء. وأرحب باقتراح السيدة المدعية العامة الخاص بتشكيل مجموعة اتصالات دولية حول مسائل العدالة لتقديم الدعم للسلطات القضائية الليبية، وسوف نتشاور حول هذا الأمر مع الدول المهتمة. كما أؤكد استعداد بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة لتسهيل حضور ممثلين للمجالس المحلية لكل من مصراتة وتاورغا إلى نيويورك إذا رأى مجلس الأمن أن ذلك مفيدا لحل مشكلة النازحين.

والسلطات القضائية الليبية عازمة على الوفاء بكل التزاماتها رغم الظروف الصعبة التي يعمل فيها الجهاز القضائي، وخاصة مكتب النائب العام والقضاة بسبب انعدام الأمن الناتج عن سيطرة مليشيات خارجة عن القانون على العاصمة منذ آب/أغسطس الماضي، وتقاسمها للنفوذ على أحياء المدينة، دون وجود أي سلطة سياسية قادرة على أن تصدر لها الأوامر، أو تجبرها على احترام القانون وحقوق الإنسان.

وهذا الوضع أدى، من بين ما أدى إليه، إلى تأخير محاكمة المسؤولين في نظام القذافي، بما في ذلك محاكمة سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. وبالرغم من الظروف الصعبة، فقد أثبتت السلطات الليبية قدرتها بشكل ملموس وفعال على ضمان إجراء محاكمة عادلة للمتهمين الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن الجرائم الأكثر خطورة المرتكبة في ليبيا منذ شباط/فبراير ٢٠١١، حيث قطعت شوطاً كبيراً

بدأ بإجراءات التحقيق من جانب النيابة العامة، وصولاً إلى مرحلة البدء في محاكمة المتهمين في جلسات علنية، روعيت خلالها كل الضمانات التي كفلتها التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية للمتهمين. إلا أن سيطرة الميليشيات على السجون التي يحتجز بها المتهمون من مسؤولي النظام السابق، الذين تشملهم قضية واحدة، وخاصة في طرابلس ومصراته، وعدم إمكانية تجزئة تلك القضية بالدائرة الجنائية، استدعى تأجيل النظر في الدعوى إلى حين تهيئة الظروف المناسبة لاستئناف جلسات المحاكمة، بما يضمن حماية حقوق المتهمين وإجراء المحاكمات وفقاً للمعايير الدولية.

ونأمل أن تتمكن السلطات الشرعية من استعادة سلطتها على العاصمة لاستئناف تلك المحاكمة في وضع جيد. وفي هذا الصدد، يؤكد مجلس النواب والحكومة المؤقتة من جديد التزامهما بكامل مسؤولياتهما عن استعادة مؤسسات الدولة في العاصمة طرابلس، وبسط سلطة الدولة على مراكز الاعتقال والسجون الخاضعة لسيطرة الميليشيات حالياً، واتخاذ كافة التدابير اللازمة التي تكفل استئناف محاكمة عادلة لجميع المتهمين، وفق مواثيق حقوق الإنسان في أقرب وقت ممكن. كما يؤكدان عزمهما، وعزم السلطات القضائية، على تحقيق العدالة الجنائية ومحاكمة مرتكبي الجرائم، بما في ذلك المسؤولين عن تدمير المنشآت والأملاك العامة والخاصة وانتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١، بغض النظر عن مرتكب الجريمة والضحية. كما أنهما عازمان على جبر ضرر الضحايا وتحقيق المصالحة الوطنية وعودة اللاجئين والمهجرين إلى بيوتهم في أقرب وقت ممكن.

وفي الوقت الذي تشيد السلطات الليبية بحرص المحكمة الجنائية الدولية على ترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة الجنائية وملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية والجرائم الخطيرة الأخرى، فإنها تؤكد تمسكها بممارسة حقها وولايتها القضائية في محاكمة المتهمين وفقاً لما تنص عليه التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، بما في ذلك نظام روما الأساسي الذي أنشئت بمقتضاه المحكمة الجنائية الدولية.

كما نؤكد مرة أخرى أن ممارسة ليبيا لولايتها القضائية الوطنية لا تعني عدم احترام قرارات قضاة المحكمة الجنائية الدولية أو عدم التعاون مع تلك المحكمة، بل تعني أننا سنستمر في الإجراءات القضائية الوطنية، مع القيام في الوقت نفسه بالإجراءات اللازمة لدى المحكمة الجنائية الدولية لإقناعها بتغيير قراراتها التي لا نوافق عليها.

وتحرص السلطات الليبية منذ عام ٢٠١١ على تعزيز التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية كجهة مكملة وداعمة للقضاء الليبي. وقد عُقدت لقاءات عديدة بين مكتب المدعي العام للمحكمة ومكتب النائب العام الليبي، واتخذت بعض الإجراءات الملموسة والهامة التي تكرس ذلك التعاون والتكامل بين القضاء الوطني وقضاء المحكمة الجنائية الدولية.

ولا شك أن الهدف النهائي للمحاكمات هو مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة، وإجراء المحاكمات في ليبيا من شأنه أن يعزز ذلك الهدف على الصعيد الوطني، باعتبار أن ليبيا هي المكان الذي وقعت فيه الجرائم المسندة للمتهمين. ومن السهل حضور شهود الإثبات والنفي وتقديم الأدلة، إضافة إلى أن القضية المتهم فيها سيف الإسلام القذافي تشمل عدداً من مسؤولي النظام السابق وتجزئتها قد تؤدي إلى إفساد الأدلة وتضليل التحقيقات. كما أن إجراء المحاكمة في ليبيا يولد لدى الرأي العام الإحساس بالعدالة، ويشكل حجر الأساس للمصالحة الوطنية وأمن البلد واستقراره. ولذلك، تجدد السلطات القضائية الليبية أملها في أن تعترف المحكمة الجنائية الدولية بولاية القضاء الليبي في محاكمة سيف الإسلام القذافي كما اعترفت بولايته في محاكمة عبد الله السنوسي.

ختاماً، تؤكد السلطات الليبية تطلعها إلى مزيد من الدعم من جانب مجلس الأمن لتهيئة الظروف المناسبة للشروع في تنفيذ حكم القانون في ليبيا وتعزيزه في أقرب وقت ممكن.

كما تتطلع إلى مزيد من التعاون والتكامل الإيجابي مع المحكمة الجنائية الدولية لتحقيق العدالة الجنائية في إطار السيادة الليبية. ونأمل أن ينجح الحوار الليبي الذي يجري في الصخيرات، في المغرب الشقيق، في التوصل إلى اتفاق واسع بين المتحاورين لتشكيل حكومة وحدة وطنية، حتى لو قرر بعض المتحاورين الانسحاب لأي سبب من الأسباب، لأن استعادة مؤسسات الدولة وبسط سلطتها على جميع أراضيها هو الضمان الوحيد لوقف الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان وتحقيق العدالة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل ليبيا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للمدعية العامة، السيدة بنسودة، للرد على الملاحظات والأسئلة المطروحة.

السيدة بنسودة (تكلمت بالإنكليزية): فيما يتعلق بمسألة فريق الاتصال التي أثارها ممثل إسبانيا، فإنني أرحب بما تبديه إسبانيا وغيرها من اهتمام بما أعتبر أنها يمكن أن تكون عملية تحويلية مهمة جداً. وأستطيع أن أقول إننا قد ساعدنا بالفعل في تيسير المناقشات الأولية بين ليبيا وعدد من الدول الأطراف في نظام روما الأساسي. ويسرنا أنه كان باستطاعتنا المساعدة على انضمام أطراف معنية أخرى إلى تلك المناقشة، ولكن كما نقول دائماً، يجب أن تتولى ليبيا ملكية تلك العملية إن أرادت أن يكتب لها النجاح.

وإنني أتوقع أن يضمن فريق الاتصال هذا تركيزاً منهجياً ومستمراً على قضايا العدالة والمساءلة في ليبيا وأن يكون منبراً لتداول الآراء بشأن كيفية تعزيز القدرات المؤسسية في ليبيا.

وبإمكان الفريق أيضا النظر بصورة منتظمة في التحديات التي تواجهها الحكومة الليبية واحتياجاتها لتضطلع بالتزاماتها فيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ولتعزيز سير العدالة في ليبيا. وأعتقد أيضا أن فريق اتصال يمكن أن ييسر الموارد ويجمعها ويحصل على المساعدة من الدول الراغبة لبناء القدرات في ليبيا، مع أخذ مسألة التكامل في الاعتبار. تلك هي بعض الأفكار التي لدينا والتي تقترح أن فريق اتصال يمكن أن يكون مفيدا للغاية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلِّمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.